

العراق ومعوقات التحول الديمقراطي

م. م حسن حسين كاظم
جامعة بغداد / كلية التربية ابن الهيثم
قسم الرياضيات

المقدمة

أثمن، وأبارك، كل جهد علمي، سواء كان بحثاً علمياً صرفاً أو إنسانياً، يهدف خدمة العراق وأهله وأنحني اجلالاً، لدورهم الأخلاقي والوطني، للوصول للموضوعية والحيادية، التي يجد العراقي نفسه اينما كان في ربوع وطنه الحبيب. وقد اطليل في مقدمتي والتمسك العذر لاني ابغي التذكير لمن يريد أن يكتب عن العراق واهل العراق وان يكون حيادياً . لاننا بحاجة لوحدة الكلمة، وحرص الصفوف.

التسمية

اختلفت اراء الباحثين والمؤرخين في اصل تسميه (عراق) ومعناه ويمكن حصر هذا الإختلاف في ثلاثة احتمالات هي:-
١- اصل التسمية-عربي- ويعني الشاطئ - اي شاطئ البحر. او سيف البحر، أو مطلق البحر وقد استعمل أهل الحجاز، تسمية عراقاً ، للبلاد، او المدن القريبة من البحر. ولقرب العراق من البحر العربي، وعلى شواطئ دجاة، والفرات^(١).

^(١) راجع تاج العروس ، ومعجم البلدات، لياقوت الحموي

- ٢- اصل تسمية، عراق، معربة عن اصل فارسي، مأخوذ من معنى، الساحل، التي تعني في الفارسية - أيراه - التي عربت الى -أيراق - ثم الى عراق. أوتعني البلاد السفلى، بالفارسية - ايراك^(١).
- ٣- أحتمال أرجاع لفظة عراق، الى تراث لغوي من العراق القديم^(٢).

أما المصطلح الجغرافي - وادي الرافدين - فقد وردت في الألفية الرابعة قبل الميلاد. ويقصد بها :- المنطقة المحصورة، بين دجلة والفرات. اي شمالاً الى حدود بغداد تقريباً^(٣) بعد ذلك، صار مدلول العراق يطلق على مناطقه الحاليه. هذا من ناحية التسمية، اما بخصوص حضارة هذا البلد. فهي اول حضارة أنسانية، عرفتها البشرية، عبر تاريخها الطويل ولو دققنا، في حضارات العالم، لوجدنا، حضارة وادي الرافدين، وباعتراف وشهادات تلك الحضارات انها اقدم الحضارات واعرقها. وهذه الحضارة - وادي الرافدين - لاتخص طبقة اجتماعية واحدة او قومية معينة من القوميات، التي يتكون منها المجتمع العراقي.

وانما تخص اهل العراق بعربهم، وكردهم، وكل أطيافهم. ومن الملاحظ أن العراقيين استخدموا كلمة أطياف للدلالة على رقة المكونات مع بعضها وانسجامها فهي كالأحلام الجميلة، التي لا ينساها الإنسان.

ورغم موقع العراق وحدوده المفتوحة، جعلته عرضه لهجرات عديدة، ولغزوات كثيرة لاتعد ولا تحصى ورغم كل المخاطر والظروف التي كانت تشكل

^(١) راجع مفاتيح العلوم - للخوارزمي - عن مجلة لغة العرب - المجلد الرابع ص ٤٤١.
^(٢) د. طه باقر - مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة - دار البيان بغداد - لسنة ١٩٧٣ ص

تحدياً لوجوده - منذ اقدم العصور - الا أنه كان يتصدى ويقبل التحدي. وبسبب تأثير الموقع، في التركيبة السكانية التاريخيه، الا أنها أثبتت ظاهرة مهمة هي عملية الإنصهار الحضاري التي ميزت تاريخ هذا البلد في صهر الأقوام المختلفة في بودقه حضارية متماسكة هي حضارة وادي الرافدين، وجعلته كيانا تاريخياً وحضارياً مميذاً منذ اقدم العصور⁽¹⁾.

فيمكن أن نميز، بين مكونات المجتمع العراقي، ولكن من الصعب، بل محال، أن نميز حضارة مكون، عن آخر. فالحضارة واحدة. فلا يمكن القول، أن الحضارة في مدينة بابل، او استكشافات - كهف شانيدر - في السليمانية او - كهف زرزي - في شمال العراق، يخص حضارة العرب، او حضارة الكرد او اي مكون آخر. بل هي حضارة الجميع - وادي الرافدين - وهي نتاج، كردي، عربي، صابئي، نصراني، وكل اطباق المجتمع العراقي. وهي حضارة تفاعلية، اجتماعية، وسياسية واقتصادية وثقافية واخلاقية مشتركة بين هذه المكونات، لا يمكن تحديدها بحقبة زمنية معينة. وقد لا تأتي بعدها حضارة ولا توجدت قبلها فهي باقية الا ما شاء الله.وبقاءها دحض لكل نظريات نشوء الدول وزوالها فمثلاً العالم العربي أبين خلدون يقول (أن الأمة اذا غلبت وصارت في ملك غيرها اسرع اليها الفناء). فالحضارة العراقية رغم الغزوات والأحتلال على مدى العصور بقيت ولازالت باقية، وعودة لموضوع بحثنا الذي يخص العراق وكيف النهوض به.

وعنوان البحث لم يخلو من المشاكل فموضوع الديمقراطية هلامي، وشمولي، ومتنوع المفاهيم، والغايات. ربما تستغل، بعض هذه المفاهيم للدفاع عن طبقة اجتماعية او اقتصادية بذاتها. او يراد بها الفرقة، والتناحر والعزف على نغمة

(1)المصدر نفسه .

التجزئة والتفتيت، يدل اللحمة والألفة. وقد حاولنا معالجة المعوقات التي قد تعيق قيام نظام ديمقراطي حقيقي في العراق. ومن وجهة نظرنا المتواضعة، لعلنا نمهد ولو جزء بسيط من طريق الأساتذة الباحثين الكرام ولفت النظر الى حيوية مثل هذه المواضيع لحداتها في مجتمعنا العراقي وقد قسمنا البحث الى ثلاثة محاور.

المحور الأول: التنمية والثقافة السياسية وحاولنا ربط علاقة التنمية- باعتبارها نبض وعصب كل اقتصاد في العالم - مع الثقافة السياسية للمجتمع باعتبارها محور التطور الحضاري وعلاقة ذلك بالديمقراطية كمطلب اجتماعي انساني.

المحور الثاني: مستنقع الطائفية واضعاف المواطنة في هذا المحور ركزنا على نبذ الطائفية المقيته واكدنا على جانب المواطنة باعتبارها، الضمير الحي للمجتمع والقاسم المشترك بين أبناء المجتمع العراقي.

فالطائفية تتعارض مع الأسس الديمقراطية السليمة. والمواطنة تعني العمل من اجل أرساء الأسس الصحيحة للديمقراطية باعتبارها مطلب ضروري للمجتمع.

المحور الثالث: نوعية الديمقراطية التي يحتاجها المجتمع العراقي وهي ديمقراطية نابذة من الضمير العراقي وتؤكد خصوصياته الاجتماعية والعرقية وبدون تمايز.

الخاتمة: احتوت على اهم النتائج التي ظهرت من خلال بحثنا المتواضع. ومن الله التوفيق.

المحور الأول: التنمية والثقافة السياسية

إذا أفترضنا عراق اليوم يعيش حالة من السبات المطبق، ونوعاً من التخلف الحضاري، وتأخراً في مسيرته التنموية التي دلت عليها صفة التردّي، وفشل دولته الوطنية - بعد الأحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ - بعدم تحقيق، اي تنمية جادة وملموسة. والبرهان على هذا الافتراض؟ راجع لعوامل عدة منها خارجية، واخرى داخلية. مزمنة ذات بعد تراكمي، ثقافي، اجتماعي، سياسي، واقتصادي، بعيد كل البعد عن فهم حركة الديمقراطية في المحيط الدولي.

فالعامل او السبب الخارجي يكمن في سلسلة التآمر الاستعماري على الشعب العراقي منذ الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠. الى الأحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ م. فلا تنمية في ظل الحرب، ولا حتى بعد الأحتلال. فامريكا لا يعينها تنمية العراق لانشغالها بتأمين مصالحها الاستراتيجية اولاً، واستمرارية، وديمومة الكسب المنفعي من العراق قدر المستطاع ثانياً. بعد ذلك تفكر - أمريكا - بمشاريع ذات طابع ارتباطي تابعي متعلق بسياستها الاستعمارية ذات الأجل غير المسمى.

ان العلاقة الدولية بين الدول - اوقات السلم - تقوم على اساس التبادل المصلحي المتكافئ. أما في ظل الهيمنة، والسيطرة فيطغي عليها طابع الغلبة. ولأستمرار هذا التسلط تسعى - امريكا - لربط اقتصاد المغلوب - العراق - بمعاهدات اقتصادية لا يمكن الخروج عليها*. واتفاقيات امنية تخولها إنشاء قواعد عسكرية

* لا يمكن الخروج على المعاهدات التي تبرم مع امريكا خوفاً من تدمير الأقتصاد العائد لتلك الدولة التي تعاهدت مع امريكا. اما فيما يخص العراق فالمعاهدة سوف تفرض عليه لاسباب عدة منها :- أن دول الجوار تريد أن يبقى العراق ضعيفاً لتتحقق أكبر قدر من الفائدة والتحكم في اقتصاده وسرقة ما يمكن سرقته من أقتصاد الشعب العراقي بمساعدة أذنان السوء والرذيلة

تؤمن لها الحماية مستقبلاً ، وتوفر لها حرية الحركة، والتنقل لصيانة تلك المصالح، ودعم المؤسسات العراقية البالية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية، وابقاءها هزيلة، ومدنية تحتاج للأخذ بيدها، والنهوض بها. ليس لخدمة العراق، بل لمصلحته الاستعمارية. وعندما يحصل نوع من التقدم النسبي هنا، او هناك تقوم ما كنته الإعلامية بتحويل هذا التقدم. وتصبح - امريكا - هي صاحبة الفضل الكبير في انجاز هذا التطور النسبي في الاقتصاد العراقي وخصوصاً في المؤسسات النفطية. والعارف ببسط قواعد الاقتصاد يعلم ان هذا التطور يرمي الى ربط الاقتصاد العراقي ومؤسساته بعجلة الاقتصاد الدولي المسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. يعد انهيار الأتحاد السوفياتي واختلال التوازن العالمي. أن هيمنة امريكا على مقدرات العالم ادى الى تدهور العلاقات الدولية القائمة على اساس التعاون

الأقليمية، وزيادة على ذلك فالجاره والشقيقة سوريا ترسل ما يسمى "المجاهدين" لقتل العراقيين جزءاً لوقوفهم ضد - اسرائيل - عندما أحتلت الجولان عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. فالدين الإسلامي الحنيف حرم قتل النفس البريئة حتى لو كانت غير مؤمنة وما مفهوم الجهاد في نظر الأشقاء السوريين؟ اهو القتل والابادة؟ ام مناصرة المحتل على اخوانهم؟ وكذلك السعودية صاحبة اكبر واقدم قاعدة استعمارية في المنطقة هي قاعدة الظهران. لم يسلم العراق من شرورها منذ القرن التاسع عشر - ايام الحركة الوهابية - ولحد الآن. وينفس الأسلوب الأجرامي. وكذلك تركيا التي تطمع باحتلال اقليم كردستان العراق وقصف اهلنا في شمالنا الغالي ودولة الكويت التي أبتلى بها العراق لصغرها وغناها المفرط ولتعاقب الأستعمار عليها اصبحت جزءاً من استراتيجيته، استعمار بريطاني، ثم امريكي. والسياسة الأمريكية دفعت السياسة العراقية التي كانت متعاطفة معها أبان الحرب مع ايران لاحتلال الكويت، ومن ثم جعلها الذريعة الكبرى في المنطقة لاحتلال العراق واغراقه بالديون التي لا يمكن التخلص منها الا في توقيع المعاهدة المزعومة ويمكن أن تكون اسباب مقنعة، ومبررة من قبل المتمشدين بالسياسة.

والمحافظة على السلم والأمن الدوليين المكفولين بميثاق الأمم المتحدة. اصبح العالم يعد هذه الهيمنة على حافة هاوية قد توصل به الى حروب تؤدي الى نهاية البشرية على هذا الكوكب. واليوم نعيش ازمه اقتصادية كبرى هزة كل دول العالم وتأثرت بها الدول الفقيرة قبل الدول الصناعية الكبرى وهذا الوضع الشاذ يجب ازالته حفاظاً على ديمومة الحياة⁽¹⁾.

فالسيطرة الأمريكية على الأقتصاد العراقي فرضت داخلياً وخارجياً وربط الأقتصاد العراقي بدوامه الأقتصاد العالمي المسيطر عليه امريكياً. والسؤال الذي يتبادر للذهن هو: كيف تتم عملية التنمية الاقتصادية لبلد لا يملك إرادته؟

أذا ما وضعنا بالحسبان أن التنمية هي عملية ادارية، وتطويريه للأقتصاد. وتشمل الادارات الحكومية، وغير الحكومية. وهي تعني بالعلاقات بين الحاكم والمحكوم، والمؤسسات التشريعية، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية، والتعليمية في عموم المجتمع. وتحقيق اسهاماتها في الواقع من خلال دعم وتعزيز قدرات المجتمع. ومن خلال هذا المفهوم التنموي يمكن القول بأن الديمقراطية ترمي لتوسيع نطاق الحريات، وتمكين المجتمع من الأختيار، والمفاضلة بين البدائل الأكثر قدرة لتطويره، وتوفير الفرص، وشحذ القدرات الفعالة لأبناءه، وتأهيلهم للرقى الى مستوى البلدان المتمدنة.

فالعلاقة بين التنمية والديمقراطية متداخلة خاصةً في عصرنا الحالي.

(1) د. محمد الدوري - اللعبة انتهت - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب -
لسنة ٢٠٠٤ ص

التنمية، لا تكون شمولية وفاعله حتى تحمل بذرة الأنفتاح، والتغيير في الأقتصاد، والسياسة، والسلوك الثقافي للمجتمع. وما ينطبق على المتغيرات التنموية يتفق ومفهوم الديمقراطية. فهما صنوان اي بنفس المعنى الشمولي. ويشترط للتكامل التنموي والتحول الديمقراطي عدم اعتماد نمط الحداثة احادي الجانب. بل يكون التطور كاملاً ، ولكل مرافق الحياة. بما فيها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية وغيرها.

فالعلاقة التبادليه بين التنمية والديمقراطية تشتمل على عناصر اقتصادية، سياسية، اجتماعية، واذا ما أنجزت بشكلها الموضوعي تؤدي الى تحقيق الآخر. وكل مفهوم سواء كان التنمية او الديمقراطية - يعطي الأولوية لخلق نظام سياسي قادر على أنشاء علائق اجتماعية متطورة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ديدي ولد السالك - الممارسة الديمقراطية - مجلة المستقبل العربي - لبنان - عدد ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ ص ٢٥.

العوامل الداخلية

فهي تعود الى أزمة الثقافة الديمقراطية التي لم يعرفها المجتمع العراقي بسبب الأنظمة الحاكمة والمستبدة التي تعاقبت على حكم العراق منذ تأسيس دولته الحديثة عام ١٩٢١ والتي أدت دوراً كبيراً في استفحال التسليط السياسي، وحدثت خلافاً جوهرياً في البنية الاجتماعية، واثرت على المستوى السياسي، والثقافي، والاقتصادي للمجتمع العراقي.

كان هم السياسة الوصول للسلطة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الرقي الاجتماعي والتنمية.

فالمجتمع العراقي أدرك ظاهرة الاستبداد التي لازمته لفترات طويلة أحدثت شرخاً عميقاً في نفسية الفرد العراقي، وامسى خانع لها، رغم تمرده عليها أحياناً . وضى بالنفيس والغالي للتخفيف من وطئتها، دون جدوى. فاستحكامها - ظاهرة الاستبداد - ظل مستشري في المجتمع وقابع بعارها. مع الإدراك للمعاناة المستمرة، والمنتقلة من جيل لآخر، ومن سلطة مستبدة لأخرى ظالمة. انعكس سلباً على عموم المجتمع، وجعلته يفتقر للوعي السياسي المبني على ركائز ثقافية أصيلة تمتد الى العمق التاريخي، والحضاري، والأنساني - حضارة وادي الرافدين - المستند على اسس التسامح، والتعايش السلمي بين أطرافه.

فمفهوم الاستبداد واسع، وشامل. استحالة حصره في مدلول واحد. لكن دلائله العملية تعرف من خلال ممارسه اللانسانيه بين الحاكم والمحكومين أو مؤسسات الدولة، والمجتمع.

فالمستبد :- هو من أغرته نفسه، بعدم قبول النصح، والمشوره. وهذه الحالة تؤدي الى الأحتكار المعرفي، والادعاء بكمال الرأي، ومعرفة الحقيقة، أما الرأي الأخر او رأي الآخرين فهي قاصره لا يمكن اعتمادها.

وللاستبداد مدلولات عدة. منها الطغيان : للدلالة على نمط استبدادي يستعمل القوة، والبطش في إدارة العباد، والبلاد. ورغم اختلاف بعض المفكرين حول الأستبداد، والطغيان يراه المفكر - عبد الرحمن الكواكبي - هو صفة للقهريه والجبريه الشاملة للطغيان^(١).

وليس من الضروري أن يتضمنها الأستبداد في معناه، إذا ما اشترطنا للاستبداد عدم التقيد والتحكم في شؤون الجماعه السياسيه، واقتصارها لفعل، وإرادة الحاكم، ونزعتة، وهواه. وهي لاتعني بالتصرف الضاغط على المحكومين، او عدم التقيد بقواعد العدل والأنصاف^(٢).

فلا غرابة أن يكون المجتمع العراقي، ذو شخصية أزدواجية عنيفه، وصاخبه^(٣). وفي بعض الاحيان متدنيه، لما مر به المجتمع العراقي. فقد أثر ذلك، على ثقافته السياسيه، والتي هي جزء من الثقافة العامه، والتي تعبر عن قدرات العقل البشري، في التفكير، وتوظيفه - العقل - خدمتا للمعرفه. فأزمة الثقافة، لا تقل عن أزمة السياسة. فالمثقف العراقي مشكلته بعدم ادراكه لمسؤولياته الشموليه، وحشرها في إطار محلي، او اقليمي ضيق. وهذا أدى

^(١) للمزيد راجع كتاب عبد الرحمن الكواكبي - طبائع الأستبداد.

^(٢) وليد خالد احمد - الأستبداد في نظم الحكم العربيه المعاصره - المستقبل العربي - العدد ٣٣٧ - لسنة ٢٠٠٧ ص ١٧٧.

^(٣) د. علي الوردى - لمحات اجتماعيه من تاريخ العراق الحديث - الجزء ٦ - مطبعة الأرشاد - بغداد لسنة ١٩٦٩ ص ١٦.

لظهور ثقافات متحيزه، لفته، او لفئات معينه ذات ترجيح تعصبي، سائر نحو تفتيت البنية الاجتماعية للمجتمع الواحد^(١). وهذه الثقافات الفئويه، أثرت، و لا زالت تؤثر على الحياة الديمقراطية للمجتمع العراقي خصوصاً بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أزمة السياسة العراقية ظهرت خلال خشية المجتمع منها. لانها كانت ولا زالت مصدر قلق لكل مكوناته. وهي دائماً الأداة الخاضعة لسلطة الحاكم.

وبات المجتمع لا يعرف سوى سياسة العنف السلطوي، وقبولها بمضض وتعايش معها في سبيل البقاء، والمحافظة على حياته وانعكست هذه السياسة على افراد المجتمع، واثرت في امزجتهم، وسلوكهم في التعامل.

ان سياسة الخضوع جعلت من شخص القائد السياسي الالهاً ، او له صفة لا يملكها عامة البشر، وتستوجب الطاعة، والتقييد بأوامره ونواهيه^(٢).

وهذه الطاعة موروثه للطمع، واللامساواة التي تقضي الى التخلف، والتردي الاقتصادي، والأجتماعي، والأضطرابات السياسية بين مكونات المجتمع العراقي، والموصلة الى التفتيت الثقافي المنعكس على الفرد العراقي، الذي عاش حالة الاغتراب عن واقعه، وفقدانه الثقة بقدراته الأبداعية.

ومما زاد الطين بله كما يقال. أن معظم الاحزاب السياسية التي عملت في العراق والتي تعمل - قبل الأحتلال او بعد الأحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ - هي احزاب سلطه، وان المجتمع وسيلتها للوصول للسلطة وليس غايتها. فالتعدد الحزبي

(١) د. عبد الرضا الطعان - الفكر السياسي في العراق القديم - دار الرشيد للنشر - بغداد - ١٩٨١ - ص ٤٧٦.

(٢) المصدر نفسه - ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

حالة صحية وشرط من شروط الديمقراطية. ان كان تعدد الاحزاب وتوعيتها بهدف لرقى وتقدم المجتمع. ولكن العكس موجود مع أغلبها وهي المسؤولة عن اىصال العراق الى المرتبة الثالثة بالعالم في مجال الفساد الإداري حسب احصائيات الأمم المتحدة حول الفساد الإداري في العالم. وهذا الفساد لم يأتي من فراغ، بل هو نتاج الفساد السياسي فأغلب الأحزاب العراقية ليس لها تمويل مالي للانفاق على هيكليتها. فهي تنفق من المال العام على تنظيماتها ومشاريعها الحزبية. وهذا عامل رئيسي في تأخر العمران، والتنمية في العراق. فسرقه المال العام حلال في شرع اغلب هذه التحيزات.

المحور الثاني: مستنقع الطائفية وأضعاف المواطنه

المواطنه هي ضمير المجتمع الحي، والسلوك المهذب اجتماعيا وسياسيا وقانونيا. وهي تربيته ثقافية وحضارية للمجتمع وهي القاسم المشترك بين افراد المجتمع الواحد، حتى وان تعددت مكوناته الأساسية، فالغلبه دائما لصالح المواطنه. حيث أثبتت فاعليتها عبر تاريخ العراق القديم منه والحديث. واصبحت صفة يشترك فيها العراقيون من شمالهم الى جنوبهم باعتبارها قيمه عليا للوحده الوطنية. مع احترام وتقديس الخصوصيات والتشريعات الفرعيه لانها أساس للقيم الاجتماعية العليا ورافده لها.

فالمجتمع العراقي يتميز بالتعدديه القومية والدينية والمذهبيه منذ اقدم العصور التاريخيه وهي اجمل ما فيه. ولكل من هذه المكونات خصوصيته وتشريعاته، قد يتولد نوع من النزاع بين بعض المكونات الاجتماعيه، ممكن أن يوصل الى نوع من التنافر أحيانا ولكن الملاحظ أن اغلب النزاعات لا ترقى الى

مستوى الفرقه والقطيعه، فأغلبها اقتصادية، وحتى اجتماعية محدده، وغالبا ما تكون بفعل أرادة خارجيه. او التطرق السياسي الأهوج الذي يسعى الى الفرقه والتفتيت للدمه الوطنيه.

وبالتالي الى اضعاف المواطنه، والخوض في مستنقع الطائفه او دهاليز المذهبيه التي لايجبها اي فرد في المجتمع العراقي. فالتعدد الطائفي، لا يعني صراع بين الطوائف.. فالصراع هو انعكاس سياسي مصلي خلقه الطائفون لتأجيج النزاع بين مكونات المجتمع الواحد انطلاقا من مبدأ استعماري بالي - فرق تسد - استخدمته بريطانيا، ولم يعد ينطلي او يجدي نفعا. فالهويه الوطنيه للعراقيين هي الحصن المانع من الأنزلاق الطائفي المنحرف والمتمترس بالذهنيات القبليه التي عفا عنها الزمن.

فالصراع في العراق - بعد الأحتلال - هو صراع سياسي وليس طائفي وهو لم يقتصر على الطوائف حسب، بل شمل ابناء الطائفه الواحده. فالخطاب الطائفي السياسي يحاول قتل الروح الوطنيه، والمواطنه وتجريد المجتمع من مكتسبات حضارته، وثقافته الوطنيه التي كرمت الانسان وحمت حقوقه واصبحت عامل مشترك بين ابناءه.

فالمواطنه تأكيد واحترام الخصوصيات الوطنيه، والدينيه، والعرفيه لمكونات المجتمع.

ومفهوم المواطنه، هو مرادف لكلمة انتماء، وتعني العمل الفكري والاجتماعي في منهاج الحرية، وما يتمتع افراد المجتمع من حقوق، وصيانة لها ضمن كيان جغرافي معين.

اما المواطن، فهو الإنسان الذي يعيش على قدم المساواه مع اخيه الإنسان في حيز جغرافي، وبغض النظر عن جنسه او أنتمائته القومي، وألعرقي، وله نفس الحقوق ونفس الواجبات^(١).

فالمواطنه الحقيقية تحرر الخطاب السياسي من التشبث بالطائفية، او المذهبيه او العنصريه، وهي مقاومه للتفتيته، او التقسيمه للمجتمع، وهي الركن الحصين للوحده الاجتماعية رغم التعدديات والخصوصيات المذهبيه او الدينية^(٢). ان تكريس المفاهيم الطائفية، والأنتمائات الفرعية، بدلاً من خلق شعوراً بالمواطنه. هي تكريساً وتمهيداً لغرض فدراليات فئويه طائفية تسعى لتجزئة الوحدة الوطنية وتنفيذاً لاستراتيجية المحتل التي تخشى الطابع الوطني، وتعتبره عائقاً امام تنفيذ هذه الاستراتيجية^(٣).

يبدو من خلال ما تقدم أن التماسك الاجتماعي يتوقف على فهم افراد المجتمع لقيمهم وقواعدهم المشتركة وما تتطوي عليه المواطنه في الواقع. وهذا الفهم المشترك يحصل عليه الفرد خلال مراحل حياته واكتسابه للمعرفة، والمهارات، وقواعد التصرف ليكون مؤهلاً للمساهمة الفاعله في أنشطة الجماعه الشامله، وحسب قدراته.

(١) احمد عوض الرحمون - مشروع كيان عربي وحدوي نهضوي حضاري ذو ابعاد أنسانية - المستقبل العربي عدد - ٣٣٧ لسنة ٢٠٠٧ ص ٨٢.

(٢) معن يشور - السبيل الى أحياء الحركة القومية العربية المستقبل العربي - عدد ٣٤٢ لسنة ٢٠٠٧ ص ١٢١.

(٣) رشيد عمارة ياس الزيدي - أزمة الهوية العراقية في ظل الأحتلال - المجلة العربية للعلوم السياسية - عدد ١٤ - بيروت لسنة ٢٠٠٧ - ص ٢٤.

ان العراقيين يفخرون بتنوعهم الأثني والعرقي، وما يتحكم في هذا التنوع، والتعدد من تعايش، وتوافق في القيم والأعراف، والتقاليد الوطنية الراسخه في ضمير الفرد العراقي⁽¹⁾ فالمستتبع الطائفي والخوض فيه وتأجيج الصراع، يعد معوقاً لوحدة المجتمع، ولن يسمح بتحقيق اي تطور باتجاه التحول الديمقراطي في العراق.

المحور الثالث: نوعية الديمقراطية التي يحتاجها العراق

يعد عصرنا الحالي، العصر الذهبي لرواج مفهوم الديمقراطية. بين رافض لها شكلاً ، ومضموناً، ومن يعتبرها بلسماً شافياً. ويطالعنا احد الفلاسفه البريطانيين الراضين بقوله "أذا حكمنا على الديمقراطية، حكماً ديمقراطياً بعدد من معها، وعدد من ضدها من المفكرين، لكانت هي الخاسره"⁽²⁾.

واول ماخذ على الديمقراطية حسب هذه المقوله. هو كونها لا حقيقة لها. وهذا ما ينافي الواقع العملي. ففضية الديمقراطية ليست معاصره، وهي أزيه شغلته بال أجيالاً عده، من فلاسفه ومفكرين، وسياسيين، وقد تركوا موروثاً فكرياً ثراً عن هذا المصطلح.

فلا خوف منها، بحجة الغموض، وعدم وضوح الأطر الفكرية او العقائديه، او حتى تداخلاتها القانونيه والدستوريه. ورغم طبيعة الديمقراطية، واختلافها في الزمان، والمكان. فمن اللازم التعرف عليها، ومعرفة الصعوبات التي تعيق تحقيقها.

(1) محمود أمين العالم- المشهد الفكري والثقافي العربي عام ٢٠٠٠- المستقبل العربي عدد - ٥٧ لسنة ٢٠٠٠ ص ٢٠.

(2) Ross, Harrison ,Democracy, Routledge, London and New York - 1995- p 3.

من الناحية العملية، يختلف فهم العملية الديمقراطية، باختلاف درجة التباين، والنضج، والوعي الاجتماعي بين المجتمعات. فالتطور الاجتماعي له دوره الفاعل في أرساء الأسس الديمقراطية الصحيحة ذات النفع الشمولي. والديمقراطية لا تخص جيلاً معيناً، إنما هي قضية أجيال متعاقبة باعتبارها مظهر لرفي الأنسان، وتطور حضارته، والعكس يعني التخلف والعبودية. فالديمقراطية هي تراث أنساني تراكمي أثبتت صلاحيته على مر التاريخ^(١). وعدم الأستقرار الاجتماعي، في البلدان الأقل وعياً، ونضوجاً يؤدي الى الأبتعاد عن الأسس الصحيحة لمفهوم الديمقراطية. فالموروث الديمقراطي، إذا وظف بشكله السليم حقق المساوات الاجتماعية، وصان الحقوق والحريات، اما سوء الأستعمال، والفهم يجعل الديمقراطية أكلوبة العصر الذي تعيشه. والشواهد التاريخية كثيرة على ذلك فمثلاً لا حصراً ان الديمقراطية الليبرالية اثبتت فشلها، بدليل حمايتها لمصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة. فالثورة الفرنسية التي قامت نتيجة للظلم الملكي، والكنسي السائد آنذاك.

حيث أتخذ الثوار من الديمقراطية شعاراً ناقماً من سلطة الكنسيه، والدين فنزعت السيادة البابويه المقدسه وجعلتها بيد المجالس النيابيه التي شكلت من الثوار، والتي كان من المفروض أن تمثل الشعب الفرنسي الذي عانى من الظلم، وقامت الثورة. وظهر مبدأ سيادة الأمة والشعب وما لبث ان تحول شعار الديمقراطية الى اداة ظالمة ظهرت على يد محاكم التفتيش سيئت الصيت وارتكبت المجازر والقتل الوحشي، وصادرت الحقوق والحريات بأسم الثورة الفرنسية حاملة لواء الديمقراطية،

(١) الديمقراطية والنظام الأتحادي - المركز الأعلامي - سلسله دستورتا - بغداد - ٢٠٠٧ -

وما عادت للديمقراطية تلك الهيبة وذات المعنى الواسع - حكم الشعب - ولم يعد يصلح للرد على تلك الأوضاع.

فالفكر الليبرالي، ذو السلوكية الأخلاقية التي أظهرتها مبادئ الثورة الفرنسية، بعيد كل البعد عن الديمقراطية، باعتبارها النموذج المثالي لحقوق وحریات الشعب في حينها^(١).

لقد واجهت الديمقراطية تحدياً داخلياً تمثل بالثوار الفرنسيين وعدم أدراكهم للحدود الدنيا من مفاهيم الديمقراطية لذا سقطوا في وحل الرأسمالية وطبقاتها الثرية هذا من جانب، ومن جانب آخر أن قادة الثورة لم تكن لهم تجربة في الحكم ولا توجد تجربة ديمقراطية ممكنة الاستعانة بنظامها من أجل السير وفق أسسها، مما دفع بقيادة الثورة الفرنسية إلى الانزلاق في احضان الرأسمالية. رغم الدور الكبير الذي لعبه المثقف الفرنسي الذي عرف أبناء المجتمع الفرنسي بحقوقه وعبئه للقيام بالثورة وكان دور الفلاسفة أمثال جان جوك روسو ومونتسكيو وفولتير وغيرهم من التنويريين التي ألهمت مشاعر الشعب الفرنسي القابع بظلم الكنسية والحاكم ورغم المبادئ العظيمة التي حملتها الثورة وكانت تعد الفريدة من نوعها آنذاك وبعدما حصل التحرير الشعبي من ظلم الملوك أصبحت السلطة بعد ذلك بيد اصحاب رؤوس الأموال المتنفذين وعادت العبودية بشكل جديد هي عبوديه الولاء لاصحاب رؤوس الأموال.

فالمحصلة من ذلك ان الديمقراطية الغربية، لا يحتاجها المجتمع العراقي ولا تصلح له لانها مقيدة بالليبرالية التي تنظر للمجتمع نظره سياسية. فحواها ان

^(١)سول كي بادوفر - معنى الديمقراطية - ترجمة - رياض عبد الواحد الموسوعة الثقافية عدد

المجتمع يتكون اساسا من افراد لا من طبقات ولا من أسر او عوائل ولا من اي تجمعات اخرى. وبما أن الفرد حسب هذه النظرية لا يقيد بحدود فأن حرياته مطلقة، واحتياجه للحكومة هو احتياج محدود جداً^(١) يكاد لا يذكر ألا في الحالات الملحة جدا .

وهذا يؤدي الى الفوضى، وتداخل الحريات، وبدلاً من أن تكون الديمقراطية نظام يسعى لسعادة البشر يكون وبالاً على سعادتهم. فالمجتمع العراقي لا يحتاجها لانها تلغي كياناته ومكوناته.

ولا يحتاج الى ديمقراطية اشتراكية تجعل من المجتمع آلة خاضعه لوسائل الإنتاج ولا يحتاج الى الديمقراطية الامريكية لاستعباده ولا يحتاج الى ديمقراطية أحادية الجانب وتهمل باقي الجوانب الأخرى. اي ديمقراطية لا تعني بالبعد السياسي او الحكومي او حتى الاجتماعي فقط. وانما هي نظام حياتي متكامل يكون للعقل البشري ونشاطه اسهام فاعل في أرساء المبادئ التي تحملها الديمقراطية وايجاد السبل الممكنة والقادرة لانجاز هذه المبادئ.

ومثل هذا النظام يمكن أن يكون صالحاً للبشرية، لانه مساير للطبيعة الأنسانية، وطبيعة الكون^(٢) وان يراعي القيم والعادات وحضارة المجتمع، فالعلاقة بين الديمقراطية والاقتصاد مثلاً تسيران في وتيره واحده كما أسلفنا.

^(١)Philosophy for Clinton Rossiter and James Laree, editors, The Essential Lipman ,Apolticall Liberal Democracy, Harvard University Press P X i

^(٢)محمد عبد المعزز نصر- في النظريات والنظم السياسية - دار النهضة العربية - ص ١٦٥ .

فالتطور الإقتصادي هو الذي يقرر نشوء، ونمو الديمقراطية^(١) وهو الذي يؤدي لاستكمال حرية الفرد والمجتمع، وباكتمالها يكون هنالك نحو حقيقي في العمليتين الأقتصادية والديمقراطية لاكتمال الأقتصادي يخلق نوعاً كبيراً من الأكتفاء وصولاً الى الرفاهية الأقتصادية وبالمحصلة نمو وتطور سريع نحو الثقافة الديمقراطية وارساء مفاهيمها والتعامل معها بالشكل السليم والمتوازن. وعليه أن أردنا ديمقراطية لمجتمعنا العراقي أن نختار نظاماً يعبر عن هويتنا الوطنية الموحدة قولاً وعملاً ومناسباً لعصرنا الحالي وان نختار المؤسسات المناسبة والمؤهلة ذات المواقف الوطنية، لكي تحمل تلك القيم وتعبر عنها بالطرائق التي تراها سليمة، وان لا تكون منحازة لجهة معينة لان ذلك يرجعنا الى المربع الأول كما يقال.

ومن الله التوفيق

(١) كمال مجيد - العولمة والديمقراطية - دار الحكمة لسنة - ٢٠٠٠ - ص ٨٩ .

الخاتمة

من خلال بحثنا المتواضع والمسمى -العراق ومعوقات التحول الديمقراطي قد يكون احد الباحثين اسمى بحثه بنفس الأسم او يكون قريبا منه فالمهم أرجوا المعذره ولكوني أحد التدريسيين لمادتي الديمقراطية وحقوق الإنسان فقد حتم علي واجبي التدريسي والعلمي ان اكتب حتى لو بعض الأسطر عن هذا الموضوع لاشارك زملائي الباحثين الكرام في اسهام ولو بسيط لاغناء المعرفة. وقد كتبت في هذا الموضوع الشائك واشعر بانني لم أفيه حقه ولكن على قدر استطاعتي وقد أجتهد مستقبلاً لتوضيح ما فاتني. ومن خلال البحث ظهرت بعض النتائج الا وهي: -

- ١- ان الصراع في العراق ليس من أجل مبادئ الديمقراطية بل هو، مع الأسف يتخذ الديمقراطية غطاء لتحقيق مأرب دنيويه رخيصه
- ٢- الطائفية لا تعني بالضرورة صراع بين الطوائف بل هي انعكاس سياسي وجد لتأجيج وافتعال صراع بين الطوائف
- ٣- المجتمع العراقي يحتاج الى ديمقراطية تحتوي كل أطراف المجتمع وان تربطه بالوحدة الوطنية
- ٤- التماسك الاجتماعي العراقي يتوقف على فهم أفراد المجتمع لقيمهم وقواعدهم المشتركة وما تتطوي عليه المواطنة في الواقع.

المصادر العربية

١. احمد عوض الرحمون، مشروع كيان عربي وحدوي نهضوي حضاري ذو ابعاد
أنسانية، المستقبل العربي عدد - ٣٣٧ لسنة ٢٠٠٧.
٢. الخوارزمي، مفاتيح العلوم عن مجلة لغة العرب ، المجلد الرابع.
٣. الديمقراطية والنظام الاتحادي، المركز الإعلامي، سلسله دستورتا، بغداد
٢٠٠٧.
٤. ديدى ولد السالك، الممارسة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، عدد
٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨.
٥. رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الأحتلال، المجلة العربية
للعلوم السياسية، عدد ١٤، بيروت لسنة ٢٠٠٧.
٦. سول كي بادوفر - معنى الديمقراطية - ترجمة - رياض عبد الواحد الموسوعة
الثقافية عدد ٤٣.
٧. د. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، دار البيان بغداد ، لسنة
١٩٧٣.
٨. عبد الرحمن الكواكبي - طبائع الأستبداد.
٩. د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر،
بغداد، ١٩٨١.
١٠. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء ٦ ،
مطبعة الأرشاد، بغداد، ١٩٦٩.
١١. كمال مجيد ، العولمة والديمقراطية ، دار الحكمة، لسنة ٢٠٠٠.

١٢. د. محمد الدوري، اللعبة انتهت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب - لسنة ٢٠٠٤.
١٣. محمد عبد المعتز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية.
١٤. محمود أمين العالم، المشهد الفكري والثقافي العربي عام ٢٠٠٠، المستقبل العربي عدد ٥٧، ٢٠٠٠.
١٥. معن يشور، السبيل الى احياء الحركة القومية العربية المستقبل العربي، عدد ٣٤٢ لسنة ٢٠٠٧.
١٦. وليد خالد احمد، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، لسنة ٢٠٠٧.
١٧. ياقوت الحموي، تاج العروس، ومعجم البلدان.

المصادر الأجنبية

1. Clinton Rossiter and James Laree, editors, The Essential Lipman, Apolitical Philosophy for Liberal Democracy, Harvard University Press P X i.
2. Ross, Harrison ,Democracy, Routledge, London and New York - 1995.